الأمم المتحدة S/2020/227

مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 23 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة 10 آذار/مارس 2020 الموجهة من الممثل الدائم لمصر (S/2020/196، المرفق)، والتي هي محاولة لصرف الانتباه عن الجهود الأثيمة التي تبذلها الحكومة المصرية والجهات التي ترعاها للإطاحة بالحكومة الشرعية لليبيا التي تحظى بدعم الأمم المتحدة ولإقامة نظام عسكري استبدادي آخر في المنطقة.

وإن نشر الأخبار الزائفة والمعلومات الكاذبة المغلوطة لإخفاء الحقائق والتلاعب بالرأي العام هو من الوسائل التي تستخدمها الأنظمة الاستبدادية والدول القمعية. ومن ثم، ليس من المستغرب، وإن كان مما يُؤسَف له، أن تلجأ حكومة مصر إلى هذه الوسيلة، في تهجُّمها على الديمقراطية والشرعية الدولية.

ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أذكركم بأن تركيا قد أيدت، منذ البداية، التوصلَ إلى تسوية سياسية جامعة وشاملة للجميع، في ليبيا وبقيادتها، وذلك تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أيدنا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمين العام لدعم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها، ولإقامة نظام حكم مدني شرعي ودائم ولا يخضع للمساءلة إلا من جانب الشعب الليبي. وتمشيا مع القرار 2259 (2015)، ما فتئت تركيا تساعد حكومة الوفاق الوطني، بناء على طلبها، في التصدي للأخطار التي تهدد أمن ليبيا.

ومن ناحية أخرى، تواصل مصر والجهات التي ترعاها زعزعة استقرار ليبيا وتتصرف على نحو يناقض مناقضة صارخة القرارَ 2259 (2015)، الذي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا، وأن توقف ما يُقدَّم من دعم وما يُجرى من اتصالات رسمية مع المؤسسات الموازية التي تدَّعي لنفسها صفة السلطة الشرعية.

وفي 8 كانون الثاني/يناير 2020، دعا الرئيس أردوغان ورئيس الاتحاد الروسي بوتين جميع الأطراف في ليبيا إلى وقف الأعمال العدائية وإعلان وقف إطلاق نار دائم والاجتماع فورا على طاولة المفاوضات. وبتشجيع من تركيا، وقعت الحكومة الشرعية لليبيا على اتفاق وقف إطلاق النار المشترك في موسكو، في حين نصح ممثلو حكومة مصر والجهات التي ترعاها زعيم الميليشيات المعتدية بعدم التوقيع عليه، كما شُجع على مواصلة عدوانه العسكري بدلا من ذلك. وغني عن القول إن هذا كان السبب الرئيسي لازدياد ما يُلحَق بالبلد من دمار.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى الرغم من هذه المحاولات الأثيمة الرامية إلى إيجاد حل عسكري في ليبيا، كثفت تركيا جهودها ابتغاء التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بالتعاون مع جهات فاعلة دولية مسؤولة أخرى، بوسائل تشمل المشاركة في مؤتمر قمة برلين وتأييد استنتاجاته. وسيواصل بلدي التشجيع على إيجاد حل سياسي شامل للجميع، تيسره الأمم المتحدة، للنزاع الذي جلب الكثير من المعاناة لشعب ليبيا.

بيد أن جميع هذه الجهود لا يمكن أن يسفر عن أي نتيجة ما لم تكف حكومة مصر والجهات الراعية لها عن دعمها للمؤسسات الموازية والميليشيات المعتدية والمرتزقة والجماعات الإرهابية. وتشمل هذه الأعمال، على سبيل المثال لا الحصر، القتال إلى جانب الجماعات الإرهابية وتقديم الدعم العسكري المباشر ضد الحكومة الشرعية لليبيا، وتمويل المرتزقة، وتيسير الهجمات العشوائية على المدنيين، وانتهاكات حظر توريد الأسلحة، واستضافة الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات، وانتهاكات الحظر النفطي. وفي عدد من الحالات، مثل قصف مركز الاحتجاز في تاجوراء بالقنابل، بلغ هذا الدعم مستوى جرائم الحرب، وفقا لتقارير الأمم المتحدة.

وهناك قدر كبير من المعلومات عن الانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي من جانب حكومة مصر والجهات المالية الراعية لها متاح في تقارير الأمم المتحدة وفي مصادر مفتوحة. وتركيا على استعداد لتقديم مزيد من المعلومات عن هذه الأعمال الأثيمة.

وبسبب كل هذا الدعم، لا يتردد أمير الحرب حفتر، الذي يواجه اتهامات بالتعذيب في الولايات المتحدة، في قصف المدنيين وتجنيد الأطفال وإجبار المهاجرين على القتال. وتشير مقالة نشرتها صحيفة *نيويورك تايمز* مؤخرا، معنونة “Inside Hafter’s Libya: A Police State with an Islamist Twist” (”داخل ليبيا حفتر: دولة بوليسية تنحو منحى إسلاميا“)، إشارة واضحة إلى أن مجموعات شتى من الإرهابيين والمتطرفين والمرتزقة قد تحالفت تحالف مجرمي حرب مع حفتر للإطاحة بالحكومة الشرعية لليبيا التي تحظى بدعم الأمم المتحدة.

وقد حان الوقت لكي يحث مجلس الأمن، إذ يشير إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر مشروع لدعم مجرم حرب مثل حفتر، حكومةَ مصر على أن تكف عن انتهاكها للقرار 2259 (2015)، وأن توقف عدوانها على الحكومة الشرعية لليبيا، وأن تحترم استقلال الدول الأخرى وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

والشعب الليبي يستحق بلدا ديمقراطيا وعلمانيا ومستقرا له حدود آمنة واقتصاد قوي، تماما مثل شعبي سورية ومصر. وسيظل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بعيد المنال، ما دامت حكومة مصر والجهات الراعية لها تواصل جهودها الأثيمة لتصدير أنظمتها الاستبدادية بأي وسيلة، بما في ذلك دعم مجرمي الحرب والإرهابيين، ابتغاء القضاء على أي أمل في الديمقراطية والشرعية الشعبية.

ومن الواضح تماما الآن أن نية حكومة مصر ليست هي المساعدة في تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. ولولا ذلك لكانت قد بدأت بالضغط على حفتر لكي يوقف هجومه على طرابلس ولكي يلتزم التزاما كاملا باستنتاجات قمة برلين. وبدلا من ذلك، فإنها تختار دعم مجرمي الحرب في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، بينما تحاول في الوقت نفسه أن تنشر بصورة منهجية معلومات مضللة تشوه الحالة الحقيقية على أرض الواقع في ليبيا.

وتركيا على اســـتعداد لتقديم مزيد من المعلومات عن الأعمال المدمرة وغير القانونية التي تقوم بها حكومة مصر في انتهاك للقانون الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم